تقرير موضوعاتي حول احتجاجات جرادة

تقديم

أثارت الاحتجاجات التي شهدتها مدينة جرادة وبامتياز الإشكاليات المرتبطة بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في فضاء تعاني فيه الساكنة من صعوبات الولوج للعمل والصحة والمستوى المعيشي الكافي. ويروم هذا التقرير الموضوعاتي حول احتجاجات جرادة خلال فترات متقطعة ما بين 2017 و2019 تحقيق هدفين أساسيين متكاملين:

أولهما رصد الأحداث وتتبعها وتوثيقها وتقييم آثارها على الحقوق والحريات، وفقا للمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب والضمانات التي يوفرها الدستور والتشريعات الوطنية ؛

وثانيهما تقديم مقترحات مبنية على مقاربة حقوقية من شأنها المساهمة في معالجة القضايا المتصلة بمطالب احتجاجات جرادة من جهة، واستخلاص النتائج للحيلولة دون تكرارها في سياقات مشابهة من جهة أخرى.

وتميزت احتجاجات جرادة بدور لافت للنقابات والجمعيات المهنية والمدنية خلال التفاعل مع المبادرة الحكومية والتشريعية في وضع مخطط التزامات للاستجابة لمطالب الاحتجاجات. كما تساءل السلطات العمومية من حيث إعمال التأويل الحقوقي للحق في التظاهر السلمي بغض النظر عن التصريح أو الإشعار وضمان حق التظاهر كمكسب من مكاسب المسار المغربي في اختياراته الديمقراطية؛

إن احتجاجات جرادة تعد أحد تمظهرات إشكالية الانتقال من مرحلة استغلال المناجم في المدن التي تعتمد على النشاط المنجمي إلى ما بعد استنفاذها، حيث كان ينبغي أن تشكل فرصة للتفكير في بناء استراتيجية وطنية استباقية لتدبير التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بمدينة جرادة والمناطق المشابهة لها والتي تجعل الانتقال البإلى ما بعد استغلال المناجم مسألة حتمية، باعتبارها باعتبار أن لها مدة زمنية افتراضية لتتوقف عن الإنتاج.

ونظرًا لضرورة هذا الانتقال، وأخذا بعين الاعتبار حالة مدينة جرادة، واستلهاما لبعض من بعض التجارب المقارنة التي قامت بتوظيف تكنولوجيا استخدام المناجم كخزان للطاقة، وكبديل للنشاط الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة، فإن المجلس يرى أن الانتقال البإلى مرحلة ما بعد استغلال المناجم ينبغي أن يكون انتقالا مبرمجا ناتجا عن تخطيط يترتب عليه مسؤوليات فاعلين رئيسيين اثنين:

أولهما السلطات العمومية التي ينبغي أن تدبر إكراهات هذا الانتقال وفق منطق استباقي يقوم على البحث في البدائل الاقتصادية الممكنة والملائمة لخصوصيات كل مدينة منجمية، إضافة إلى إعداد خطط استباقية للتدخل من أجل تخفيف آثار الإغلاق المحتمل للمناجم على الحقوق الإنسانية الأساسية لعمال المناجم ولعموم ساكنة هذه المدن؛

ثانيهما الشركات المستغلة للمناجم التي ينبغي أن تشتغل في احترام تام لمبادئ وشروط الاستدامة من جهة، وأن تحترم التزاماتها فيما يتعلق بالسلوك المسؤول للشركات من جهة أخرى.

واعتبارا للأهمية البالغة التي أصبح يكتسيها موضوع الحق في التنمية والتحديات المرتبطة به، يؤكد المجلس على أن النموذج التنموي الجديد ينبغي أن يرتكز على مقاربة مبنية على حقوق الإنسان وأن يصب في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يؤكد على الحاجة إلى حوار وطني حول المقاولة وحقوق الإنسان والإسراع باعتماد خطة وطنية في المجال، إعمالا لمقتضيات الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان، ووفقا للمقتضيات الدستورية ذات الصلة والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

إن الانتهاكات ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية تنبع من عدة عوامل، أهمها غياب مقاربة ترتكز على مبادئ المشاركة والمساءلة وعدم التمييز والمساواة والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الهشة، وهو ما ينجم عنه ارتفاع معدلات البطالة والوصول المحدود وغير المستقر إلى سبل العيش وعدم القدرة على تصحيح الاختلالات القائمة وعدم إيجاد الحلول المناسبة في الوقت المناسب، وبالتالي حدوث احتجاجات اجتماعية.

وإن المجلس لينبه إلى ضرورة تبني استراتيجية تعتمد الإنذار المبكر فيما يتعلق بانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، نظرا للعواقب التي يمكن أن تنجم عنها والتي قد تؤدي في بعض الأحيان، إلى وقوع توترات اجتماعية، حيث يكتسي العمل الاستباقي والمبكر أهمية خاصة في ضمان اتخاذ إجراءات وقائية مناسبة لحماية السلم المدني.

إن هذا التقرير الذي صادقت عليه الجمعية العامة للمجلس في دورتها الثانية في مارس الماضي وساهمت فيه بشكل كبير اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بجهة الشرق، يقدم كل المعطيات التي توفرت لديه، بما فيها ما يتعلق بملاحظة المحاكمات وأعمال الرصد والتتبع والتفاعل مع السلطات المعنية والمجتمع المدني والفئات المتضررة. كما يتضمن استنتاجات وتوصيات ارتكازا على المقاربة المبنية على حقوق الإنسان.

وكانت الجمعية العامة للمجلس قد ثمنت العفو الملكي على المعتقلين السبعة والأربعون (47) على خلفية احتجاجات جرادة وصادقت على توصية المجلس للنهوض بتعزيز قدراتهم للاندماج بالحياة في الحياة المهنية والاجتماعية.

آمنة بوعياش
رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان